أي دور للتلفزيون في تحقيق الوعي بقيمة المواطنة؟
التلفزيون العمومي الجزائري انموذجاً

الأستاذ: البار الطيب
جامعة تبسة

ملخص:

كثيرا ما يتحدث المفكرون عن المواطنة والوطنية سعياً منهم لاستجلاء اللبس و الضبابية عن الهالة الفكرية التي تحيط بمفهوم الانتماء ، والشاهد في مفهوم المواطنة "citizenship" أنها حق و انتماء للوطن، بدءً من المساواة المكفولة قانوناً بين المواطنين إلى حقوق المواطن في المشاركة في قضايا الشأن العام.

صحيح أن المواطنة تجعل للمواطن صوتاً في تقرير شؤون مجتمعه، لكن لن يتأتى ذلك إلا في وجود المواطن الفاعل والمواطنة الفعالة"active citizenship " ، ولعل من أهم قياس مؤشرات هذه الفعالية توفر مجال اعلامي حر له سند قانوني ومرجعيات تعود بنا الى الحق في الاتصال وما يتضمن من الحق في تداول المعلومات وحق المعرفة والحق في حرية التفكير وإبداء الرأي والتعبير في المجال الإعلامي، ومن خلال السياق نجد ان هذه المفاهيم تتضارب مع مرجعيات مفهوم التلفزيون ومنطق الخدمة العامة على اعتبار ان مفهوم تلفزيون الخدمة العامة في مضمونه يتضارب مع نشاط تستحوذ عليه السلطة بشكل مباشر فأين هي مساحة الحرية الاعلامية للمواطن وحق الاطلاع والإدلاء بالمعلومة؟

Résumé:

Parle souvent des penseurs de la citoyenneté et national, visant à clarifier la confusion et l'incertitude quant à l'aura de la propriété intellectuelle qui entourent la notion d'appartenance, et un témoin dans le concept de "citoyenneté" il est juste et appartenance à la patrie, le début de l'égalité garanti par la loi entre les citoyens aux droits des citoyens de participer aux questions d'affaires publiques .

Il est vrai que la citoyenneté fait du citoyen une voix dans le rapport d'affaires de sa société, mais ne viendra pas seulement en présence de l'acteur citoyen et citoyenneté "citoyenneté active", et peut-être la mesure la plus importante des indicateurs de cet événement est le domaine des médias libres lui illégalement et références nous ramènent à le droit de communiquer et comprend du droit à la circulation de l'information et les connaissances et le droit à la liberté de pensée, d'opinion et d'expression dans les médias et à travers de ce contexte, nous constatons que ces concepts sont incompatibles avec les termes de référence du concept de télévision et la logique de service public au motif que la notion de contenu du service public de télévision est incompatible avec l'activité électrique obsédé directement l'autorité où est le domaine de la liberté de la presse du citoyen le droit de voir et de faire l'information ?

مقدمة:

إن من شروط المواطنة الايجابية والفاعلة توفر إعلام حر، ووصول ميسر إلى المعلومة إضافة إلى حرية الرأي والعمل والمعتقد، ذلك أن المجتمع المدني وفق التعريف السائد هو: جملة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال نسبي عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة. إن بإمكان التلفزيون العمومي أن يؤدي دورا ايجابيا في تفعيل وعي جمهور التلقين بقيم المواطنة وضرورة المشاركة في شرعنة وصنع القرار، وضمان حرية التعبير وإبداء الرأي، وسيادة القانون.

و ينطلق هذا الحكم من أن تسيير المدينة، وتنظيم أشكال التعبير داخلها يحتاجان إلى دعم الإعلام الذي من شأنه أن يصبح فضاء لتلاقي الأفكار و الآراء وتناقضها، وحوار مكونات المجتمع الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية فيما بينها، في إطار استراتيجية أشمل ألا وهي استراتيجية بناء المواطنة الإيجابية، والخروج من دائرة السلبية والاتكالية السياسيتين، كما يمكن أن يؤدي إعلام التلفزيوني العمومي دورا متقدما في مراجعة العلاقة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وإعادة بناءها من جديد بما يتلاءم مع متطلبات المواطنة من جهة، وخصوصية العلاقة بين الدولة والمجتمع من جهة أخرى.

المؤسسة الوطنية للتلفزيون الجزائري، كثيرا ما سمعنا هذه الاصطلاحية التي يفترض ان تأخذ مرجعيتها من مفهوم الخدمة العامة للمواطن الجزائري بدءا مما عليه من واجبات إلى ما له من حقوق ولذلك لم يصح أن يُصطلح عليه بالتلفزيون الحكومي حتى لا يعكس نظرة سلطوية، بالمفهوم الأوسع، ومن ذلك الحين إلى اليوم و مشاهدية التلفزيون العمومي الجزائري تتأرجح بين الزيادة والنقصان، حيث تشير معظم الدراسات في أقسام الإعلام والاتصال إلى أن بعض الشيوخ فقط من بقوا يشاهدون التلفزيون الوطني، ومن خلال ذلك سنتتبع بنية و دور التلفزيون العمومي الجزائري في تنمية وتحقيق الوعي بقيم المواطنة في الجزائر ولو نظريا.

تحديد الاشكالية:

إن من الاشكاليات السوسيوسياسية في الأنظمة العربية مسألة تأخّر مبادئ التنظيم الجماعي للمجتمع نتيجة رداءة التنظيم المدني له، ولعل غياب الارادة الحرة لأفراده هي التي حالت دون قيام المجتمع المدني، هذا الأخير الذي يتصادم مع مفهوم الجماعة القرابية من عشيرة وقبيلة، فهل لوساطة وسائل الاتصال الجماهيري مثلاً وفي مقدمتها التلفزيون دور في خلق مبادئ المجتمع المدني؟

لو جرنا هذا السياق إلى الحديث عن قيمة المواطنة كمبدأ أساسي لقيام المجتمع المدني لاشترطنا بالضرورة توفر اعلامًا حراً ووصولا ميسراً إلى المعلومة، وباعتبار أن التلفزيون أكثر الوسائل الاعلامية استعمالاً من قبل المواطن فلا شك أن دوره يبرز في نشر الوعي بأهمية المواطنة وضرورة

المشاركة في صنع القرار والدفاع عن الحقوق الفردية والجماعية والتصدي لأساليب التسيير المشخصن والتسلطي وضمان حرية التعبير وإبداء الرأي وسيادة القانون ومن ثم فدور التلفزيون مفصلي في تحقيق هذه المبادئ، لكن الامر يختلف من تلفزيون عمومي إلى تلفزيون خاص أو مستقل.

وبناء عليه فإن الاعلام التلفزيوني هو رهين الإرادة السياسية التي يمكن أن تجعل منه أداة متطورة للتوعية الجماعية، كما يمكن أن تجعل منه أداة لتغييب الوعي وتزييفه، وبالتالي تزييف قيمة المواطنة وكثيرة جدا هي التجارب التي زيف فيها الاعلام التلفزيوني الوعي الجماعي بل تحول إلى عنصر جذب إلى الوراء، خاصة ما تعلق بالمعلومة الأمنية، ويصح السياق مع التلفزيون العمومي الجزائري وفي أكثر من مرة، ومن خلال ذلك يتطلب الأمر اعادة تشكيل نظام وبنية وأداء للتلفزيون العمومي الجزائري لكي يكون أكثر تعبيرا عن الصالح العام وليس الخاص ومن ثم تحقيق المواطنة وتعزيزها كحق وممارسة، ومن هنا تسعى هذه الاشكالية إلى التعرف على علاقة بنية التلفزيون العمومي الجزائري بعملية تعزيز المواطنة من خلال الاجابة على التساؤل التالي:

هل تعمل بنية ودور التلفزيون العمومي الجزائري إلى تحقيق الوعي بقيمة المواطنة كمفهوم وكحق وممارسة أم غير ذلك؟

و عليه و في هذه المداخلة سنحاول أن نتطرق للموضوع من خلال العناصر التالية:

أولا : مفهوم المواطنة.

ثانيا: علاقة الإعلام بالمواطنة، من أين تبدأ؟

ثالثا: التلفزيون العمومي والنظرية السلطوية.

رابعا: هل التلفزيون العمومي الجزائري يعزز قيمة المواطنة أم يهددها؟

أولا : مفهوم المواطنة:

1. مدى ملائمة لفظة "المواطنة" للدلالة على المصطلح الغربي (citizenship):

لقد اثارت الترجمة العربية للمصطلح الغربي (citizenship) بمفهوم المواطنه اشكالات عدة حول مدى ملائمة هذه الترجمة من عدمها، و يذهب أصحاب التوجه الثاني من امثال "هيثم مناع" إلى الاعتقاد بأن الترجمة العربية تسير اشكاليات أولها يكمن في الأصل اللغوي للكلمة، فالمواطنة و المواطن في العربية من الوطن (موطن الانسان و محله) مما جعل المفهوم ينحسر معناه في أذهان القائلين وإسماعهم على أبناء هذا الوطن، ذلك غيّب في الواقع وأبعد عن الذهن ما للمفهوم من أهمية في بناء وعي حضاري وإنساني جديد يسهم في تجاوز المجتمع العضوي إلى المجتمع المدني والحق المطلق إلى حقوق الانسان، ويخلص"مناع" في كتابه"المواطنة في التاريخ الإسلامي" إلى أن تجربة الانسانية مع المواطنة تظهر أنها لم تسمح حتى اليوم للمجميع بنيل حقوق مشتركة

متساوية، وهو بذلك يشكل خطوة متأخرة مع أطروحات الشرعية الدولية لحقوق الانسان التي ترفض اعتبار المواطنة حالة خالصة[1]، وانطلاقا من كل هذه المبررات و غيرها كان ضروريا وضع المعنى اللغوي العربي التقليدي جانبا، و بالموازاة نجد أصحاب الاتجاه الأول من المفكرين العرب على –عكس الاتجاه السابق- يرون ان المفهوم "المواطنة" يعبر أحسن تعبير عن مضمون من أمثال "خالد محمد خالد" في كتابه "مواطنون لا رعايا" و"فهمي هويدي" في كتابه "مواطنون لا ذميون"[2] وكذلك "برهان غليون" في كتابه "نقد السياسة الطين والدولة" وفي معرض دعوته لمبدأ المواطنة يرى أن هذه الفكرة – أي المواطنة- كتحالف وتضامن بين أناس أحرار على أساس من المساواة في القرار و الدور و المكانة دون تمييز على مستوى درجة مواطنتيهم و أهليتهم العميقة لممارسة حقوقهم المواطنية، هي التي ستولّد السياسة بمفهومها الجديد، حيث أن الأمم التي استطاعت أن تبدع مبدأ المواطنة على أساس اعتبار المشاركة الواعية و الحرة لكل مواطن هي قاعدة التضامن و التباهي الجماعي و مصدر الحرية كقيمة مؤسسة و غاية للجميع و لكل فرد معا هي الأمم القوية صاحبة القرار ومحركة زمام الحضارة في عالم اليوم[3] . هذا ويذهب "عبد الكريم غلاب "في كتابه "أزمة المفاهيم وانحراف التفكير" إلى القول بالتقاء المفهوم الأسمى للمواطن مع المفهوم الأسمى للإنسان، و تصبح بذلك المواطنة انسانية مضافاً إليها مفهوم الشراكة مع الآخر في الوطن، وليس أكثر دقة في ذلك من مفهوم "المواطنة" ويربط "غلاب" بين المواطنة و الوطنية، و تعتبر الأخيرة بأنها صاحبة الانتصار الدائم كلما تعرضت الأوطان إلى محن الحروب وغيرها، وأنها طوق النجاة كلما حاقت بالإنسان والأوطان الأزمات المدمرة .

وهكذا وحسبما ذهب اليه "علي خليفة الكواري " فالترجمة العربية للمصطلح الغربي بالمواطنة هي ترجمة مقبولة و موفقة، وهو الرأي الذي نأخذ به في معرض مداخلتنا هذه.

2. لماذا أكون " مواطنًا " :

بعد السرد السابق حول مفهوم المواطنة سيكون بديهياً طرح سؤال أساسي هو: لماذا المواطنة؟ هل ضروري أن أكون مواطناً؟ ولماذا دائما تتصدر الدعوة إلى المواطنة الخطابات السياسية، والأحاديث الإعلامية، والمواقف العامة؟ تكون مواطنا للأسباب التالية:

أ. الثقة في النفس:

احدى فوائد المواطنة هي الثقة في النفس، أعني بذلك أن يثق المواطن في قدراته، ويعيش منتمياً لا منعزلاً، مشاركاً وليس متفرجاً، هناك فرق بين اللاعب والمتفرج، اللاعب يشارك في تقرير مصير المباراة، أما المتفرج فليس له إلا

الصمت أو الهتاف، في أحيان كثيرة نحن نواجه اللحظات المؤلمة من غياب العدالة، فممارسة المواطنة تخرج الشخص من دائرة التهميش إلى دائرة الفعل وتحتاج المواجهة إلى شجاعة وثقة في النفس، وهو أمر يزرعه مفهوم المواطنة في الفرد، من خلال التأكيد على المساواة القانونية بين المواطنين، وحقهم في المشاركة في الشأن العام[4].

ب. صوت في الحياة:

المواطنة تجعل للمواطن صوتاً في تقرير شؤون مجتمعه، يعني ذلك عدة أمور، أولا صوتا انتخابيا في اختيار الشخص أو الحزب أو الائتلاف الذي يرى أن برنامجه يحقق صالح الوطن من وجهة نظره، وثانياً صوتاً محاسبياً.

ت. تطوير الحياة:

المواطنة توفر مساحة للمواطن كي يعمل على تطوير نوعية الحياة في المجتمع. تتطور وتتقدم المجتمعات بجهود أبنائها جميعاً، إذا تقاعس بعض منهم عن المساهمة في جهود التطوير ينتكس المجتمع وتضطرب أحواله، وتعدد الآراء تجعل من اليسير على أصحاب القرار أن يروا الصورة بعيون مختلفة، وتجعل من الصعب عليهم تجاهل رأي لحساب آخر، أو تفضيل وجهة نظر بدعوى عدم وجود البديل[5].

3. المواطنة كممارسة:

ترتبط المواطنة بمفهوم المواطنة الفعالةactive citizenship ومفهوم المواطن الفاعل، ويعد مفهوم المواطنة الفعالة أو ذات الفعالية نتاجاً لمناخ معين، وتعبيرا عن ظاهرة يمكن قياسها عبر عدد من مؤشرات المشاركة سواء في النظام الحزبي والممارسة والاهتمام بالشؤون العامة عبر أشكال متجددة من المنظمات التطوعية التي تمثل قنوات جديدة تتوسع باستمرار للمشاركة في الجسد السياسي[6]، وفعالية المواطنة ليست مسلمة بل هي نتاج عوامل تدفع في اتجاهها وهي تتعلق "بمناخ المواطنة" والمرتبط بصفة خاصة بشكل النظام السياسي في المجتمع: ديمقراطي أم غير ديمقراطي.

أشار العديد من الباحثين إلى ارتباط المواطنة كممارسة فعالية بالديمقراطية، ويظهر Touraine أن قدرة المحكومين على اختيار حكوماتهم والمشاركة في الحياة الديمقراطية تتوقف على شعورهم بأنهم مواطنون، وبالمثل تحدث الديمقراطية ـــ كما يشيرBurdeau ـــ عندما ينشط المواطن ويتحمل المسؤولية أياً كان المستوى الذي ينتمي إليه، وبذلك تصبح المواطنة والديمقراطية وجهان لعملة واحدة، فالمواطنة في الاصل حقوق وواجبات يشكل اقرارها ومباشرتها وممارستها ركيزة للديمقراطية، كما أن الديمقراطية تغذي روح المواطنة وتؤكد العلاقة بين الذات والمواطن والمؤسسات الديمقراطية.[7]

من خلال هذا السياق على الأقل يتضح جليا أن مفهوم المواطنة الفاعلة غائب في الجزائر خاصة في الجانب السياسي، ولعل تأرجح وتراجع نسب

المشاركة في الانتخابات أكبر دليل على ذلك، كما أن أشكال الانخراط في تنظيمات المجتمع المدني قليلة، وعليه فالمواطن الفاعل في السياق الجزائري يكون مواطنا مقيماً ليس إلا، أي يتمتع بالإقامة الكاملة من دون أن يبادر بالمشاركة و التفاعل مع ما يدور حوله بشكل منظم.

يتضح من العرض السابق أن مفهوم المواطنة يشير إلى واقع فكري وسياسي، ولذلك فلا بد من العمل المستمر لتأكيد المفهوم ورفع الوعي به وبالمفاهيم الأخرى المرتبطة به ورعايته وإلا ضعف، وترتبط عملية تحقيق الوعي بالعديد من المؤسسات الفاعلة في المجتمع خاصة التلفزيون العمومي الذي يفترض أن يرعى ويعزز مفهوم المواطنة.

ثانيا: علاقة الإعلام التلفزيوني بالمواطنة، من أين تبدأ؟

1. الإعلام والمواطنة:

يتضح في تعقب تاريخي لتطور مفهوم المواطنة أن مهدها الأول يرتكز دعامة الواجبات والالتزامات فقط على المواطنين تجاه دولهم، ومع تطور الحركات السياسية والحقوقية وتغير المنظومة السياسية العالمية ونظم الديمقراطية العالمية تم توسيع نظرية المواطنة بالمفهوم المعاصر من خلال توفير الدعامة الثانية للمواطنة، وهي المواطنة الحقوقية وأهم مكوّن لهذه الأخيرة هي المواطنة المدنية، أهم حق فيها حرية التعبير والفكر والحريات الدينية وإقرار مبدأ المساواة أمام القانون.[8]

ومن خلال ما تقدم فإن حقوق المواطنة في المجال الإعلامي ترتبط "بحرية الإعلام" ويثير مفهوم حرية الاعلام قضايا عديدة مرتبطة بالحق في الاتصال وما يتضمنه من الحق في تداول المعلومات وحق المعرفة والحق في حرية التفكير وإبداء الرأي والتعبير في المجال الاعلامي الجماهيري والحقوق الرقمية في مجتمع المعلومات وفيما يتعلق بحق الاتصال، فهو يتضمن حق الفرد في كل الحريات مضافاً إليه حقه في الانتفاع والمشاركة في العملية الاتصالية وحقه في تدفق المعلومات في اتجاهين و في الاعلام[9]، وقد أكد الاعلان العالمي لحقوق الانسان الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة هذا الحق حيث ورد في المادة 19 " لكل شخص حق التمتع بحرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حريته في اعتناقه الآراء دون مضايقة وفي التماس الأنباء والأفكار وتليقها ونقلها إلى الآخرين بأية وسيلة ودونما اعتبار للحدود.

وعليه يكون اسقاط هذا الإطار المفاهيمي في دائرة الموضوعات والقضايا التي تهم وتخدم المواطن الجزائري في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية...، وغيرها ذات الصلة بحياة وحركة المواطن وبنوع من المصداقية والمصارحة والمكاشفة والتي تعني توضيحاً من السلطات الحاكمة في الدولة لجميع السياسات والإجراءات والممارسات التي تقوم بإعدادها وتنفيذها إلى مختلف فئات المجتمع.

وعلى هذا فإن دور الاعلام في اطار تعزيز أو تهديد حقوق المواطنة يتحدد بطبيعة النظام السياسي، فوجود نظام حكم ديمقراطي يذعن لمطالب الحرية يمثل أحد الضمانات القانونية لجميع الحقوق المرتبطة بالمواطنة، أما إذا كان النظام السياسي ومؤسساته يسعيان إلى خدمة أفراد بعينهم، ويضعان المصالح الخاصة أمام الصالح العام فإن دور وسائل الاتصال يكون سلبياً، حيث يعمق الهوة بين النظام والمواطنين وتحث على اللامبالاة الاجتماعية والسلبية الاجتماعية، مما يشكل خطراً وتهديداً لمبدأ المواطنة، كما يقدر الاعلام أن يكون مؤازراً كبيرا وقويا لدينامية المجتمع المدني الذي يناضل من أجل علاقة متوازنة بين الدولة والمجتمع من جهة، وبين السلطات الثلاث والمواطن من جهة أخرى[10]، ولعل هذا ما يفسر إلى حد كبير أن النظم غير الديمقراطية تسعى إلى تملك أجهزة الإعلام والتحكم في مضامينه وتوجهاته و أدائه ورموزه.

2. إطار قانون الإعلام و المواطنة في الجزائر:

يكفل الدستور في جميع بلدان العالم حرية الاعلام وحق الشعوب جميعاً في الحصول على المعلومات الكاملة والحقيقية المجردة للأحداث والتبادل الحر للمعلومات، وعلى المستوى الجزائري سعت من خلال قوانينها إلى توفير أكبر قدر ممكن من الحرية لتجسيد مبدأ الحق في الإعلام وتحقيق الأهداف المرجوة منه مثلما أشارت المادة 05 من القانون العضوي للإعلام الجزائري 2012 «تساهم ممارسة أنشطة الإعلام على الخصوص فيما يأتي:الاستجابة لحاجات المواطن في مجال الإعلام والثقافة والتربية والترفيه والمعارف العلمية والتقنية، وترقية مبادئ النظام الجمهوري، وقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والتسامح ونبذ العنف و العنصرية، وترقية روح المواطنة وثقافة الحوار، وترقية الثقافة الوطنية وإشعاعها في ظل احترام التنوع اللغوي والثقافي الذي يميز المجتمع الجزائري، والمساهمة في الحوار بين ثقافات العالم القائمة على مبادئ الرقي والعدالة و السلم».[11]

لكن يحدث الخلل في البنية الاجتماعية عندما يصبح الواقع الفعلي منفصل تماماً عن المبادئ الواردة في النصوص الدستورية ومواد القانون وهو ما ينطبق في مجال الإعلام و الصحافة، حيث تكون العبرة بالممارسة القائمة في الواقع الفعلي وليست بالمبادئ النظرية وهو الأمر الذي يؤثر سلباً على الممارسة الفعلية لمعنى المواطنة كحق له سند قانوني، ويمكن توضيح ذلك من خلال العديد من المظاهر تبدو جلياً في الساحة الإعلامية العمومية في الجزائر:

أ. من حيث الصياغات القانونية المستخدمة في مجال الإعلام:

ظهور عبارات من مثل: بمقتضى القانون، وفقاً لأحكام القانون، بمقتضى الأمر...

وكل هذه الأطر التعبيرية تشكّل خناقا وتضييقاً على حق الاتصال وعلى حرية وسائل الاعلام وأهمها التلفزيون، ومن شأن ذلك التأثير على حق الصحفي كمواطن وعلى حقوق المواطنين مما يهدد من مبدأ المواطنة وحقوقها وممارستها.[12]

ب. من حيث نمط الملكية:

لا يزال قطاع السمعي البصري في الجزائر ملكاً للسلطة الحاكمة، وهو لا يتفق بأي شكل من الأشكال مع مفهوم الخدمة العمومية وخدمة المواطن، وتذكر المادة 59 من الباب الرابع والفصل الأول في ممارسة النشاط السمعي البصري أن هذا النشاط مهمة ذات خدمة عمومية، كما يمارس النشاط السمعي البصري من قبل الهيئات العمومية ومؤسسات و أجهزة القطاع العمومي [13] كما ورد في المادة 61، أما فيما يخص مسألة سلطة ضبط السمعي البصري فهي امتداد للهيئة العمومية مادام مجلس مستقل للصحافة غائب.

هذا النمط الذي يحتكره التلفزيون الحكومي وليس العمومي يآكل من مفهوم المواطنة والمشاركة السياسية المتساوية ويظهر ذلك بوضوح في أيام الحملة الانتخابية أين تعاد التغطية الاعلامية بالمعالجة الاعلامية.

ت. من حيث الحصول على المعلومة:

صحيح أن قانون الاعلام في الجزائر 2012 يعترف للصحفي المحترف بحق الوصول إلى مصدر الخبر ماعدا في حالات معينة، كما يجب على كل الهيئات والإدارات والمؤسسات أن تزود الصحفي بالأخبار والمعلومات التي يطلبها بما يكفل حق المواطن في الاعلام كما ورد في المادتين 83 و84، لكن هناك مشكلة في الاعلام الجزائري وخاصة ما تعلق بالإعلام الأمني، فالخبر صحيح مع التلفزيون العمومي في معظم الاحيان بينما مع الصحف تنقصه الدقة وقد يكون مزيفاً بتسريب معلومات أمنية لتضليل الرأي العام، ولأن الكثيرون يغطون الأخبار الامنية لا يمتلكون الخبرة أو العلاقات التي تسمح لهم بالاعتماد على أكثر من مصدر يقعون في شباك "تجار المعلومات الأمنية" أو الاشاعات[14]، تُرى أي مواطنة وأي مواطن في هذا التحيز الاعلامي.

ثالثا: التلفزيون العمومي والنظرية السلطوية.

1. في مفهوم الخدمة العامة:

الخدمة العامة أو المرفق العمومي نشاط تمارسه الدولة بشكل مباشر من خلال مؤسسات تابعة لها (وطنية أو محلية...) أو تحت اشرافها، وذلك من أجل تلبية حاجة لها علاقة بالمصلحة العامة، والمرفق العمومي يعني أيضا القطاع العمومي أو الخدمات العامة، أي المؤسسة المعنية بتحقيق تلك الخدمة، ويمكن أن تكون المؤسسة هنا مؤسسة ادارية وطنية أو محلية جهوية أو حتى عالمية، وفي هذا الإطار يتنزل مفهوم التلفزيون العمومي بوصفه خدمة عامة من خلال التعريف العام لماهية المرفق العمومي[15].

2. مرجعيات تلفزيون الخدمة العامة:

تتمثل مرجعيات أداء تلفزيون الخدمة العامة في حزمة المبادئ الفكرية والسياسية و الكونية، مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وخاصة ما نصّت عليه المادة 19 على أنه" لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل، واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها و إذاعتها بأية وسيلة كانت دون تقيد بالحدود الجغرافية.

في ذالك السياق يعتبر الحق في الإطلاع على المعلومة و الوصول إليها حقا أقرته المواثيق الدولية والدساتير الوطنية، هذا بالإضافة إلى وجود قوانين متخصصة منظمة لكيفية التعامل مع نشر المعلومة في علاقتها بالمصلحة العامة.

ولا تستقيم كل هذه الأسس إذا لم تكن مرجعتها قائمة على حق المواطن في الإعلام والاتصال، فهذا الحق لصيق بحق الإنسان في التعبير عن الرأي، وحقه ايضا في انتخابات حرة وممارسة ديمقراطية سليمة، هكذا على تلفزيون المرفق العمومي أن يرفع عالياً مبدأ حرية التعبير، من خلال آليات تكريس التعددية وحرية الوصول إلى المعلومة ونشرها والإطلاع عليها ضمن قيمة حق الانسان في الاعلام والاتصال، وذلك انتصار لمبدأ المواطنة والمشاركة في إدارة الشأن العام من خلال معرفة تفاصيل الحياة العامة وتكون وسائل الاعلام العمومية عامة وتلفزيون الخدمة العامة مسرحاً لذلك[16].

3. تلفزيون الخدمة العامة في الجزائر و سلطة الدولة:

ظل القطاع السمعي البصري في الجزائر بعيدا عن ساحة التنظير والصياغة القانونية للمشرع الجزائري الذي اعتبر – سابقاً - ولا يزال أن خصخصة القطاع وفتحه أمام المستثمرين الخواص "أفراد أو جماعات" من الطابوهات السياسية إذ ظل هذا القطاع جزءا تابعاً للدولة ومتلازمة من متلازمات منطق الخدمة العمومية، ولذا يبدو أداء الصحافة المكتوبة الجزائرية بمختلف تنوعاتها واتجاهاتها ولغاتها ثرياً في خطابه بين نقدي تارة، محايد تارة، مترام في أحضان ايديولوجية الخطاب الرسمي تارة أخرى وذلك مقارنة بالتلفزيون الجزائري الرسمي[17].

ولا بد هنا أن نشير هنا إلى مسألة الاتصال العمومي في العالم العربي و خاصة الجزائر حيث تثار عدة اشكالات نظرية لعل أهمها علاقة الاتصال العمومي بتغيرات الدولة من جهة وعلاقة الاتصال العمومي بمسألة التحديث من جهة أخرى، ومن منزلقات الاتصال العمومي استخدام الصحفيين كوسيلة أو قناة لتمرير خطابات ذات هدف تسويقي ويتعارض هذا الاستخدام مع طبيعة العمل الصحفي في أي وسيلة من وسائل الاتصال الجماهيري الذي يقتضي الاستقلالية عن السلطات كلها بما في ذلك سلطة المؤسسة الإعلامية وإذا اعتبرنا أن مهنة الصحافة لا تعني نقل ما ينتجه الاخرون من أخبار فإن العلاقة بين الادارة

والإعلام هي في الأساس علاقة قد تتعارض فيها المصالح، التسويق للصورة من جهة وصناعة الاخبار وإدارة النقاش العام من جهة أخرى[18].

والشاهد أن التلفزيون العمومي في معظم البلدان نشأ انطلاقاً من سيطرة هذا الاعتقاد الراسخ باستحالة الجمع والتوافق بين غايات الخدمة العمومية كالتوعية بقيم المواطنة، وغايات أخرى مثل البحث عن تحقيق الربح، هذا الفضاء الاعلامي الذي خضع لإدارة سلطوية وتحول من حلبة كانت تحتضن المواجهات الفكرية والسياسية إلى مشهد تستخدمه الدولة لإبراز سلطتها وقوتها، فاستحوذت الدولة والزعيم السياسي على التلفزيون الحكومي/العمومي، وأصبح الصحفي موظفاً تابعاً للدولة بعد أن كان مثقفاً حراً يتحدث باسم المجتمع، كما اشتغل الاعلام وفق نموذج عمودي وسلطوي وغير تفاعلي وتربوي يقوم على استعراض السلطة وإبراز نفوذها وقوتها وعلى البحث عن الاستقامة الفكرية والولاء السياسي وعلى حجب تنوع المجتمع والأفكار والآراء والأحداث السياسية والاجتماعية، أي بتعبير أخر على الآلية الرئيسية لتمثل الحياة الاجتماعية والسياسية، ولهذا السبب ظلت التلفزيونات العمومية تهيمن على الفضاء السمعي المرئي في أغلب البلدان والمجتمعات لفترة طويلة، وفي بلدان أخرى إلى اليوم كالجزائر.

من خلال هذا السياق نستطيع ان نستقرأ أن العلاقة الثلاثية الواردة بين التلفزيون العمومي الجزائري والسلطة الحاكمة و المواطنين (جمهور المتلقين) تراجعت إلى حد كبير، بدءا بتراجع مشاهدية التلفزيون العمومي لأنه لا يرقى لمفهوم الخدمة العامة، كما أن مبدأ التفاعلية غائب تماماً لغياب التقنية والخارطة البرامجية التي تهيكلها كبرامج الحوار السياسي التي تدير النقاش العام، كما أن طبيعة الاتصال عمودية تؤشر على الفعل وليس التفاعل، وبذلك تضيع حقوق المواطنة وتنحسر في الحيز الإقامي.

4. أهم أهداف التلفزيون العمومي: المواطنة والديمقراطية:

انطلاقا من قيم الديمقراطية يكون لتلفزيون الخدمة العامة وظيفة جلية تتمثل في دعم أسس الروابط الاجتماعية والعلاقات بين الافراد وبين المجموعات، فالتلفزيون لا يُفهم بعيدا عن ماهية الاحتياجات الديمقراطية والثقافية في المجتمع، فهو بذلك مطالب بعرض النقاش الديمقراطي وكل أشكال الحوار بين فئات المجتمع، من أحزاب وجمعيات وخاصة تعميق مبدأ المـــواطنة، ويكون ذلك مثلاً عبر برمجة تأخذ في الاعتبار حضور المواطن والتفاعل معه ومعرفة ماهية انتظاراته من التلفزيون الذي وكما نعرف اليوم وبلا منازع، وسيلة الاتصال الجماهيرية الاولى والجهاز الاتصالي الذي يحدد اتجاهات الرأي العام. برمجة تقدّم اجابات شافية عن علاقة المواطن بمختلف أجهزة الدولة، ومعرفة بمؤسساتها، وبيان ماله علاقة بالاقتصاد والصحة وبالتعليم وأيضا علاقة المواطن بالآخر[19].

5. أزمـــة هوية التلــفزيون العمـــومي:

يجد التلفزيون العمومي نفسه اليوم في مواجهة مفارقات عديدة حيث ينتظر منه أن يجسد، أكثر من غيره من القنوات التلفزيونية الخاصة، مثل الخدمة العمومية التي لم يعد يعترف له بحق احتكار تأديتها، ويراد منه أن يتبنى نمط عمل ونمط تيسير مالي وإداري لا يميزه عن القنوات التجارية، وفضلا عن ذلك، يراد من التلفزيون أن يكون قادراً على استقطاب الجمهور وقادرا على تحقيق موارد مالية خاصة به، و فوق كل ذلك كله، ينتظر من التلفزيون العمومي أن يكون شبيهاً ومختلفاً عن التلفزيون التجاري الخاص.

إن هذه الوضعية تؤثر على أداء التلفزيون العمومي وعلى هويته، فإذا تشابه مع التلفزيون التجاري في مجال البرامج التي يقدمها لاستقطاب الجمهور وتحقيق العائدات المالية ابتعد عن خط الخدمة العمومية وعن السمات المشكّلة لهويته كتلفزيون عمومي، وإذا ما تخلى عن السعي وراء تحقيق استقطاب الجمهور وتحقيق نتائج اقتصادية فقد مبرر استمراره وبقائه و قدرته على المنافسة.[20]

رابعا: هل التلفزيون العمومي الجزائري يعزز قيمة المواطنة أم يهددها؟

1. مبررات لا تُغني المواطن الصحفي:

منذ زمن بعيد و المواطن الجزائري يسمع أصواتاً لتلوم الجزائريين الذين أدلوا بآرائهم وتحليلاتهم لقنوات أجنبية، ولأن اتهام الغير هو أفضل أسلوب لتغطية الفشل فقد نحا البعض نحو الحديث عن القنوات الاخبارية التي ساهمت كما قيل في تأجيج الوضع، ناسين أن لكل وسيلة اتصال خطها الافتتاحي ومصالحها و ارتباطاتها، اللوم كان يجب أن يوجه بالأساس للوسيلة الاتصالية الوطنية التي عجزت في المحافظة على أهل البيت في بيوتهم، بمعنى مناقشة قضايانا على بلاطوهات تلفزيوننا العمومي.

إن ما نخشاه إن استمر الوضع على ما عليه، هو أن تضطر الحكومة مستقبلاً إلى شراء فضاءات اشهارية في القنوات الأجنبية للتوجه للجزائريين، ولا أحد يفهم الاسباب الحقيقية وراء الغلق الاتصالي الممارس على مستوى التلفزيون إن لم تمارس أنت الاتصال فسيأتي غيرك ويمارسه مكانك، لكن الجزائري اليوم في زمن تكنولوجيا الاتصال[21]، والمواطن المحروم من ممارسة هذه المواطنة لغياب الفضاء الحاضن لها يجد اليوم فضاءا افتراضيا يناقش فيه قضايا الشأن العام بحرية.

2. فتح السمعي البصري والمنطق الأمني :

يرى الخبير الاعلامي أحمد عظيمي أن المتخوفين من فتح مجال السمعي البصري في الجزائر ينطلقون من كون القنوات التي ستنشأ قد تعارض النظام السياسي، ولذا يحدد عدة أسس ومرتكزات لتفادي هذا التخوف وفق التالي:

- **أولها:** أن المعارض ليس خائناً أو ناقص وطنية، بل لعله أصدق وأكثر تعليقاً بوطنه، وهو يريد لهذا الوطن أن يكون بحال أفضل، أو أن هذا المعارض يرى أنه بالإمكان انجاز مشاريع التنمية بطريقة أخرى، أو لعله أكثر وعياً ولا يريد لبلده أن يبقى غير متطور أو تستنزف خيراته في أشياء غير ذات نفع أو في الفساد.
- **ثانيها:** أنهم يتخوفون من انتقال من تبقى من المواطنين الذين مازالوا يتابعون نشرة أخبار التلفزيون الوطني إلى متابعة أخبار الجزائر على القنوات الخاصة والتي ستتعامل مع الاخبار بمهنية تجعلها لا ترى في ارسال الرسائل واستقبال شخصيات سوى مجرد عمل عادي وبروتوكولي لا يصلح للنشر والبث.
- **ثالثها:** التخوف الكبير من فضح سلبيات المسؤولين عن القطاعات الاقتصادية والمالية وغيرها.
- **رابعها:** التخوف من بروز رموز سياسية وطنية، من خلال النقاشات والحوارات التي ستنظمها هذه القنوات الوطنية الخاصة، مما يجعل الرأي العام الجزائري يكتشف الكفاءات الجزائرية الحقيقية القادرة فعلاً على إخراج الجزائر من مشاكلها والسير بها إلى التطور والعصرنة، ظهور رموز جديدة لا تخدم أبدا العناصر التي وصلت السلطة عن طريق الولاء أو الجهة أو تقديم خدمات غير قانونية أو غير أخلاقية، ويكمل عظيمي تصوره بقوله:

" **أعتقد** أن هذه الأسباب وحدها تجعل البعض في السلطة يتخوفون من فتح مجال السمعي البصري، إنها المصالح الخاصة وحدها من تجعلهم لا يتحمسون لفتح هذا المجال رغم أنهم يعرّضون أمن الوطـــــن وسلامته وحتى وحدته للخطر[22].

نتائج عامة:

1. **يبدو** أن بنية ودور التلفزيون العمومي الجزائري لا يعملان على تحقيق الوعي بقيم المواطنة لأن فعالية المواطنة ليست مسلمة بل هي نتاج عدة عوامل لعل أهمها بنية نظام الدولة، وعليه فهو يهددها لا يعززها.
2. انخفاض الوعي لدى النخبة الاعلامية ازاء مفهوم المواطنة، على الاقل و ظاهرياً لدى الصحافيين العاملين في القطاع العمومي.
3. ترتبط عملية تحقيق الوعي بقيم المواطنة بانسجام كل المؤسسات و التنظيمات الفاعلة في المجتمع، كمؤسسات التنشئة الاجتماعية، وعليه مؤسسة التلفزيون العمومي الجزائري تقع في قلب الوعي بالحقوق والواجبات للمواطن الجزائري.
4. تتأثر قيم المواطنة بنمط ملكية التلفزيون العمومي الجزائري، فلا شك أن غلق السمعي البصري في وجه الخواص يعيق مساعي المواطنة، وكذا القائمين على ادارة التلفزيون العمومي لارتباطها بالسلطة وليس المواطن.

5. يقوم التلفزيون العمومي الجزائري بتغطية مواضيع ومعالجة أخرى وقد يتجاهل مواضيع تشكل أحداثاً، والأحداث الأخيرة التي شهدها الجنوب خير دليل على ذلك.
6. طبيعة الأداء الاعلامي لا تعكس جزءا كبيرا من قيم المواطنة ومستوى ممارسة الحقوق والواجبات لعامة المواطنين في التلفزيون العمومي الجزائري تكاد تتلاشى.
7. طبيعة النصوص القانونية في التشريع الاعلامي الجزائري تكسر من المفهوم الحقيقي للمواطنة، خاصة ما تعلق بالصياغة القانونية و نمط ملكية التلفزيون.
8. محدودية الفضاء العام الاعلامي في التلفزيون العمومي الجزائري، المرتبط اساساً بحضانة الرأي العام، والاهتمام بالمواطن كشريك في صنع القرار.
9. أثر المنظور الفكري والإيديولوجي للقائمين على التلفزيون العمومي الجزائري على تحديد معنى المواطنة والخدمة العمومية.

ارتباط المواطنة في المجتمع الجزائري بالمواطن الذي يحمل الجنسية الجزائرية ليس إلا.

الهوامش

1- برقوق عبد الرحمن، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 05، 2011.
2- المرجع السابق ص.59
3- سامح فوزي، المواطنة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، ط1، 2007، ص:11
4- المرجع السابق، ص:60
5-نفس المرجع السابق، ص:63
6- ثريا أحمد البدوي، الاعلام والمواطنة في مصر، جامعة القاهرة، 2006، ص: 06
7- المرجع السابق، ص:08
8- عبد الله بن سعيد بن محمد آل عبود، قيم المواطنة لدى الشباب وإسهامها في تعزيز الأمن الوقائي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ط1، 2011، ص:71
9- ثريا أحمد البدوي، مرجع سابق، ص:08 ــ 09
10- المنصف وناس، ثورة الصورة المشهد الاعلامي وفضاء الواقع، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2008، ص:70
11- الجريدة الرسمية 15 جانفي 2012، الباب الأول، أحكام عامة، العدد 02، المادة 02 و05، ص: 23،22
12- ثريا أحمد البدوي، مرجع سابق، ص: 30
13- الجريدة الرسمية 15 جانفي 2012، مرجع سابق، ص: 27
14- عبد العالي رزاقي، بين الاعلام الأمني والتسريب الأمني، الشروق اليومي، العدد 2865، 2010/03/04
15- جمال الزرن، تلفزيون الخدمة العامة والديمقراطية، مجلة الاذاعات العربية، 2011، العدد 03، ص: 30
16- المرجع السابق، ص:31
17- بوحنية قوي، التلفزيون العمومي الجزائري في ظل غياب فتح القطاع وسيادة منطق الخدمة العمومية، مجلة الاذاعات العربية،2012، العدد 02، ص: 44
18- الصادق الحمامي، الاتصال العمومي منظورا إليه في سياقاته، اشغال ملتقى 2007، تونس، 2007، ص:23
19- جمال الزرن، مرجع سابق، ص: 31-32
20- عبد الوهاب بوخنوفة، مستقبل التلفزيون العمومي، مجلة الاذاعات العربية، 2011، العدد 03، ص: 80 – 81
21- أحمد عظيمي، تلفزيون الاعلاف والبرامج العجاف، صحيفة الشروق اليومي، يوم 2011./01/24
22- بوحنية قوي، مرجع سابق، ص:49